

## السلطات المحلية العربية في اسرائيل بين خدمة الحكم المركزي والاستقلالية

### مدخل

تبين هذه الدراسة ان هذا النموذج من العلاقات، والذي تم اقتراحه من قبل كلارك وستيوارت (١٩٨٩)، لم يعد قابلاً للتطبيق في دولة اسرائيل بعد سنوات طويلة قامت خلالها اسرائيل باتباع هذا النموذج من العلاقات والذي ادى الى اعاقه تطور القرى والمدن الفلسطينية داخل اسرائيل، وقد نتج عن ذلك آثار سلبية على صعيد التطور الاقتصادي والسياسي المحلي.

يهدف هذا البحث الى اعادة صياغة علاقة دولة اسرائيل بالأقلية العربية وذلك باقتراح حل على مرحلتين لهذه المعضلة. بالاضافة الى ذلك، تقترح المقالة اعادة النظر في علاقة السلطات المحلية مع السلطة المركزية في اسرائيل. ويمكن تلخيص جوهر الطول المقترحة في منح استقلال نسبي للمواطنين العرب داخل اسرائيل أو منح سلطة اكبر للسلطات المحلية العربية، وذلك بتغيير مكانتها وترقيتها من مجالس محلية عربية الى مجالس اقليمية.

تبحث هذه المقالة في العلاقة بين الدولة والسلطات المحلية في اسرائيل، مع التركيز على الطرق المختلفة التي تم من خلالها تشكيل السلطات المحلية العربية واليهودية وعلى آلية عملها الحالية. وحيث ان دولة اسرائيل، وبعد عملية السلام، قد دخلت مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي والسياسي، فانه من المتوقع ان يكون دور المجالس المحلية اكثر قوة ووضوحاً على الأرجح، وأن تطرح جانباً الخلافات التاريخية بين المجتمعين العربي واليهودي.

منذ قيام دولة اسرائيل، وبسبب دوافعها الأيديولوجية، تميزت فيها علاقة السلطة المركزية مع السلطات المحلية عامة وبضمنها السلطات المحلية العربية باعتبارها وكلاء للحكومة يقومون بتنفيذ وتطبيق سياستها المركزية.

في التاسع من تشرين الثاني العام ٢٠٠٠ أعلن رئيس وزراء اسرائيل

\* محاضر في قسم الجغرافيا بجامعة بئر السبع، تنشر بالتعاون مع مركز

الجليل - حيفا



أحد الجرحى من كنز كنا في هبة تشرين الأول ٢٠٠٠

في حينه إيهود باراك عن تشكيل لجنة تقصي حقائق حكومية، لتبحث في أسباب المواجهات العنيفة التي حدثت في بداية تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه في الوسط العربي في إسرائيل. جاء قرار باراك هذا بعد تعرضه لضغط عنيف من قيادة الجماهير العربية داخل إسرائيل. ومع اقتراب موعد الانتخابات لرئاسة الحكومة، ذكر في إعلان الحكومة ان اللجنة ستقوم بالتحقيق في مسلسل الأحداث التي أدت الى قتل ١٣ مواطناً عربياً على يد قوات الأمن الاسرائيلية. وكانت زيارة زعيم المعارضة ارنيل شارون الى ساحة المسجد الأقصى هي التي فجرت العنف وأشعلت فتيل «انتفاضة الأقصى» في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يومها تظاهر العرب للاحتجاج أيضاً ضد عدم المساواة في الحقوق المدنية، واستخدام الشرطة للقوة المفرطة لقمع المظاهرات.

المحلية بشكل مغاير في الواقع. (Rosenfeld & AL-Haj, 1990, p.135) تقول الفرضية الرئيسية لهذه المقالة: ان الحكومة المركزية الاسرائيلية، في ظل نظام الدولة المركزي المتبع، تملئ سياساتها على السلطات المحلية، وخاصة العربية منها. هذه السياسات، وفيما يتعلق بمواضيع الأرض والتخطيط تحديداً، متجذرة في طبيعة الدولة الأيديولوجية والدينية التي تتعارض أحياناً مع مصالح السلطات المحلية العربية.

ان نموذج «الوكالة» افضل ما يصف علاقات الدولة المركزية مع السلطات المحلية في اسرائيل وهو لا يمكن تقبله لدى السلطات المحلية العربية. لقد أعاق هذا النموذج تطور ونمو المدن والقرى العربية، واطلق العنان لتهويد المناطق العربية داخل اسرائيل. ويقترح الباحث هنا نموذجاً جديداً يسهل العلاقة بين الحكومة المركزية الاسرائيلية بالسلطة المحلية العربية داخل «الدولة اليهودية».

ان التحرك باتجاه اعطاء نفوذ اقوى ووسع للسلطات المحلية العربية في اسرائيل سيعزز الاستقرار والتعاون والتفاهم بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية العربية وبين العرب واليهود أيضاً.

### العلاقة بين الأغلبية والأقلية

ورد في المراجع العديد من النماذج التي تصف السياسات ازاء الاقلية داخل الأنظمة الديمقراطية متعددة القوميات، ومن ابرز هذه النماذج نموذج Lustick «السيطرة والتحكم» ١٩٨٠، ونموذج «التوافقية» أو تقاسم السلطة لـ "Lijphart" ١٩٧٧. وما زالت هذه النماذج ناجحة

في اعقاب تلك المواجهات غير المسبوقة بين المواطنين العرب وقوات الأمن الاسرائيلية، قدم خمسة وعشرون خبيراً وباحثاً تقريراً شاملاً الى رئيس الوزراء يناهذ بسياسة حكومية جديدة ازاء سكان الدولة العرب (صدر بالعربية عن مركز «مدار» ضمن اوراق اسرائيلية) شمل التقرير، الذي أعد استجابة للأحداث المقلقة، تغطية وافية لسته جوانب مختلفة لسياسة الحكومة ازاء الجماهير العربية كما تضمن انتقاداً للسياسة الاسرائيلية ازاء مواطني الدولة العرب فيما يخص مواضيع حساسة مثل حقوق ملكية الأرض والتخطيط.

منذ قيامها تعيش دولة اسرائيل صراعاً اقليمياً مزدوج الابعاد، الأول مع جيرانها العرب بمن فيهم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلاسرائيل، كما هو معروف، حدود دولية معترف بها مع مصر وحديداً مع الأردن فقط. اما الوجه الثاني لهذا الصراع الاقليمي فهو داخلي ونقصد به الصراع مع الأقلية العربية الفلسطينية الخاضعة لسيارتها والتي بقيت في الدولة بعد ١٩٤٨، وبالتالي أصبح أبناء هذه الأقلية مواطنين اسرائيليين.

قبل قيام اسرائيل وبعده، تميزت العلاقات بين العرب واليهود بالتنافس العرقي على السيادة على الأرض. ومن الجدير فهم هذا التنافس في سياق الصراع التاريخي بين العرب واسرائيل.

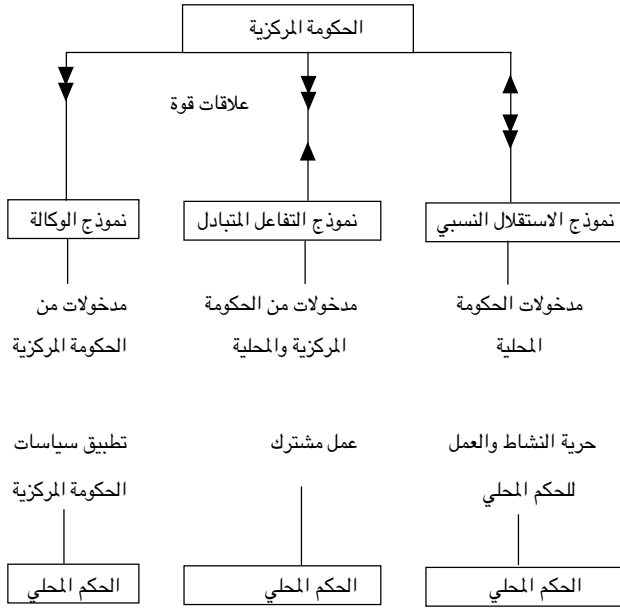
تعتبر السلطات المحلية العربية جزءاً من بنية ادارة الحكم المحلي الاسرائيلي من الناحية الادارية والاقتصادية والسياسية. وبالرغم من ان دولة اسرائيل تملك نفس الأنظمة والقوانين المحلية لكل من المجالس العربية واليهودية، الا ان الحكومة المركزية تعامل الأقلية العربية وسلطاتها

الى حد كبير في الدول متعددة القوميات.

Lustick يسلم «بضعف قدرة النظام الاسرائيلي على التحكم بالسكان العرب» (Lustick,1980.p.269) ، الا انه لم يسهب في بحثه لدراسة الظروف السياسية المتغيرة للعرب في اسرائيل. فمنذ أعوام السبعينيات من القرن الماضي نجح العرب في تشكيل مؤسسات وطنية تمثيلية ساهمت في تثبيت هويتهم وتعزيز قدرتهم على المناورة السياسية ما أدى إلى تدهور نظام التحكم

Table 1. {Table 1} نموذج

نموذج Clarck and Stewart للعلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية



وعليه فأنا أعتقد ان هذا النموذج لم يعد يتناسب والواقع الاسرائيلي لعام ٢٠٠١.

كذلك يعترف Lustick بغياب «قيادة سياسية يهودية ملتزمة بتأسيس الشروط الجوهرية للعلاقات بين اليهود والعرب في اسرائيل» (Lustick,1980.p.271). وكان قد تنبأ بأن أي تحرك باتجاه حكومة توافقية Consociational أو تعددية لن يتحقق الا بظهور مقاومة سياسية جماهيرية واسعة في الوسط العربي.

أما نموذج التوافقية أو تقاسم السلطة فيقدم تفسيراً بديلاً لوجود الاستقرار في المجتمعات المنقسمة بحدّة. وبخلاف نموذج «السيطرة» والذي يحافظ فيه على الاستقرار عن طريق الهيمنة، فإن نموذج «التوافقية» يعتمد على القدرة على التكيف. وقد اقترح Lijphart (25,1977 p.)، اربع خصائص لتشكيل نظام توافقي:

اقترح "Lustick" (١٩٧٩-١٩٨٠) نموذج «التحكم» في محاولة لشرح أسباب الاستقرار السياسي عبر التاريخ في الدول التي تميزت بالانقسامات العمودية العميقة. يركز هذا النموذج على خلق وديمومة العلاقة التي تمكن القوة المسيطرة من فرض الاستقرار عن طريق تقييد فرص النشاط السياسي لطرف او اطراف أخرى». (Lustick, 1979.p.328)

يؤسس "Lustick" هذا النموذج على حالة الأقلية العربية داخل اسرائيل. فقد عرف عملية سيطرة الفئة الحاكمة أي «اليهود» على الفئة الخاضعة أي «العرب» كنسق يتكون من ثلاثة «عناصر» هي التجزئة والتبعية والاستيعاب وشبكة العلاقات بين هذه العناصر. فعندما تعمل هذه العناصر متحدة تشكل «نظاماً» يؤدي الى السيطرة على المجموعة الخاضعة. (Lustick,1980)

يُطرح هذا النموذج عادة، وهو الأكثر انتشاراً في المراجع الأكاديمية، كأسلوب للتعامل مع الاقليات العرقية، عند الحديث عن حالات تتميز بتباين في القوى وبأنظمة حكومية قسرية.

يعني مفهوم "Lustick" للتجزئة «التهميش والتفتت الداخلي وعزل السكان العرب». أما مفهوم «التبعية» لديه فيتطرق الى الاعتماد الكامل للأقلية على الأغلبية في مجالات الحياة المهمة مثل توفير فرص العمل والتطوير، بالإضافة الى الاعتماد على الموارد السياسية والاقتصادية الأخرى. وأخيراً فإن لوستك يقصد بـ «الاستيعاب» ذلك «المقابل الجانبي» الذي يُدفع لإبناء النخبة من المجموعة الخاضعة «لغايات المراقبة واستخلاص الموارد» (Lustick, 1980.p. 77) . وحسب Lustick فإن الموارد توزع بناءً على مصالح الأغلبية الحاكمة، اضافة الى ذلك، فإن جهاز الدولة لا يعتبر قوة محايدة في الصراع العرقي، بل يعمل «كأداة إدارية للمجموعة الحاكمة» (p.99)

في تحليلاته عن الأقلية العربية في اسرائيل، يستخدم Lustick ثلاثة مستويات مختلفة:

- ١- بنيوي (الظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية للعرب في اسرائيل).
- ٢- مؤسساتي (نموذج التجزئة الذي تتبناه المؤسسات الاسرائيلية).
- ٣- برنامجي (سياسات محددة ازاء العرب).

ويبين في هذه التحليلات نجاح سيطرة الحكومة الاسرائيلية على الأقلية العربية خلال العقدين الأولين من اقامة الدولة. وبالرغم من أن



الناصره - مطلع الستينيات

Kimmerling 1999) فيرى ان الحكم في اسرائيل يتجه نحو  
التيوقراطية أو (الحكم الديني). من ناحية ثانية فإن (Yiftachel  
1999) يصف الحكم غير الديمقراطي في اسرائيل «بالاثنوقراطية»  
Yiftachel، وهي تركز، حسب تعريفه، على ثلاث قوى اساسية هي  
«خلق مجتمع استيطاني عرقي، (تهويد الجليل مثلاً)، وقومية عرقية  
ومنطق عرقي لرأس المال (1999.p.365)

باعقادي ان دولة اسرائيل لا تتماشى مع النموذج التوافقي كما لا  
يمكن اعتبارها شبه توافقية، فاسرائيل دولة اثنوقراطية يهودية صهيونية  
بشكل واضح. طبيعة دولة اسرائيل تتعارض مع مبادئ التوافقية (Table  
1) حيث ان العرب داخل اسرائيل لا يمكنهم التماثل مع هدف قيام دولة  
اسرائيل الاساسي وهو تجميع المهاجرين اليهود، كما انهم لا يستطيعون  
الارتباط بالعلم الاسرائيلي ناهيك عن اسم الدولة. ان تأكيد اسرائيل  
الدائم بأنها الوطن القومي لليهود يلغي وجود الفلسطينيين العرب ومكانتهم  
كأقلية قومية تشكل نسبة ١٨٪ من سكان الدولة.

لذلك، فان ما نحتاج اليه فعلاً هو نظرية تترك الواقع بما يميزه من  
تطور اقتصادي متسارع وتفسر وضع الحكم المحلي من خلال علاقته  
بالتطور التاريخي للدولة في اطار منظومة مفاهيم اثنوقراطية وفصل  
عرقي. كما لا بد أن تتيح هذه النظرية القدرة على التطرق الى الصراعات  
القائمة على توزيع الموارد، خاصة تلك المتعلقة بملكية الأرض.

١- تحالف شامل بين القادة السياسيين للأطراف النافذة في المجتمع  
التعددي بهدف ادارة الدولة.

٢- حق الفيتو المتبادل للأطراف، وهو من العوامل المهمة التي تعمل  
على حماية مصالح الاقليات.

٣- التوزيع المتناسب في التمثيل السياسي، وفي تعيينات موظفي  
الخدمة المدنية، وفي تقسيم الأموال العامة.

٤- درجة عالية من الاستقلالية لكل طرف في رعاية شؤونه الداخلية.

ان الفرضية الاساسية في حالة النموذج التعددي أو التوافقي هي  
ان السلطة للشعب الذي ينظم صفوفه للتعبير عن رؤيته ومواقفه وافكاره  
ومعارضته للحكومة التي تجد نفسها تحت قوة الضغط مجبرة على  
الاستجابة. اضافة الى ما سبق فان المجتمعات التوافقية تتكون من  
مجموعة من الجماعات الضاغطة التي تتنافس على السيطرة على الحكم  
من خلال العملية الانتخابية. وبحسب هذا النموذج نجد ان القوة توزع  
على جميع الأطراف لضمان عدم هيمنة اية فئة على أية جهة معينة في  
المجتمع. وعليه فان السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل يلائم هذا النموذج  
الواقع الاسرائيلي؟

لقد رأينا ان النماذج السابقة (Lijphart,1977-Lustick,1980)  
تنظر الى السلطة وعلاقات الأغلبية بالأقلية من خلال وجهة نظر الادارة  
العامة. كما نلاحظ ضعف العلاقة بين هذه النماذج وبين نظرية الدولة أو  
قضايا التطور التاريخي للمجتمعات ومسائل التغيير الاقتصادي.

لقد ناقش العديد من الباحثين الاسرائيليين والفلسطينيين طبيعة  
دولة اسرائيل وعلاقتها مع الأقلية العربية بالاضافة الى موضوع  
الديمقراطية في اسرائيل

(Aryan 1997; Bishara 1996; Gabizon 1993; Ghanem  
1998; Kimmerling 1999; Nueberqur 1998; Peled & Shafir  
1996; Rouhana 1997; Shafir & Peled 1998; Smootha 1980,  
1982,1997; Yiftachel 1997, 1998, 1999, 2000)

بعض الباحثين يعتبر نظام الحكم السياسي الاسرائيلي  
ديمقراطياً والبعض الآخر يرى غير ذلك، ففي الوقت الذي يؤكد فيه  
Peled & Shafir 1998, Smootha 1997 على السمات الديمقراطية  
لدولة اسرائيل، الا أنهم يصنفون الحكم في دولة اسرائيل كـ  
«ديمقراطي عرقي» لانهم يسلمون بعدم التناسب في توزيع السلطة  
السياسية الممنوحة للأقلية العربية داخل اسرائيل. اما

إضافة الى هذا فان دولة اسرائيل التي تعرف نفسها على أنها «دولة اليهود» هي دولة تحكمها الأيديولوجيا، وقد كان استيعاب المهاجرين اليهود أحد أهم أهداف هذه الدولة، ولذا تم بناء مؤسسات الدولة المختلفة لخدمة تلك الأهداف القومية والترويج لها، تلك الأهداف التي وضعها مؤسسو الحركة الصهيونية في النصف الأول من القرن العشرين

والمشاريع. اما التمويل فإنه يأتي من المنح الحكومية والضرائب المحلية.

ان الدراسات التي تهتم بعلاقة الحكومات المركزية بالسلطات المحلية تركز في الغالب على الدول الأوروبية، وخاصة على بريطانيا حيث الهيمنة الكاملة للحكومة المركزية، في حين ان للسلطات المحلية هناك اطاراً وظيفياً محدداً ومحرفاً قانونياً. وهذا النظام هو الذي اعتمدت عليه دولة اسرائيل منذ قيامها.

من أهم المواضيع التي تعلق السلطات المحلية هو موضوع استخدام الأرض وتنظيمها. (Keating.1991.p.15) فالأرض غير قابلة للنقل او للتكاثر، فهي محدودة ونادراً ما يمكن استبدال الأرض مقابل عناصر انتاجية واستهلاكية أخرى. جميع السلطات المحلية في اسرائيل تعتمد اعتماداً كبيراً على الحكومة المركزية في توزيع الأرض (حيث ان الدولة تمتلك تقريباً كامل الأرض). كما انها تطبق الى حد كبير سياسات الحكومة المركزية في هذا المجال.

يُرد منشأ معظم النظريات، التي تعالج موضوع السلطات المحلية، الى حقل العلوم السياسية. فالنظريات عادة ما تنظر الى الدولة كوحدة متكاملة، علماء الجغرافيا يميلون الى التعامل مع السلطات المحلية وكأنهم يتعاملون مع نظام دولة. ووفقاً لـ Kirby (1987.p.273) فان خبراء الجغرافيا الحضرية يتفادون استخدام مصطلح «السلطة المحلية». وفي حقيقة الأمر، فان فكرة السلطة المحلية يكتنفها الغموض في الأبحاث الجغرافية (Reynolds & Knight, 1989, p. 600). الأبحاث السابقة للجغرافيين السياسيين حول السلطة المحلية ركزت على أهمية دور المكان كعامل مؤثر، وعلى تنوع نشاطات الحكم المحلي وزيادة فعالياته (Johnston, 1985.p.152).

في نهاية السبعينيات من القرن الماضي انبثق ضمن علم الجغرافيا التقليدي موضوع جديد وهو الاقتصاد السياسي للدولة الرأسمالية. (Dear, 1986 Harvey 1978, Clark & Dear, 1981) فالفقر والجريمة وعدم الاستقرار هي العوامل التي دفعت بخبراء الجغرافيا الحضرية

### نظريات حول الحكم المحلي (السلطة المحلية)

حاول العديد من الباحثين ايجاد تعريف للحكم المحلي ومكانته من منظورات مختلفة. (Cockburn, 1977.p.2) عرف الحكم المحلي كـ «الجهاز الاداري لفئة المواطنين»، واذاف ان الدولة والحكم المحلي هما جهازان لخدمة مصالح رأس المال عن طريق المساهمة في اعادة انتاج رأس المال، في حين ان الدولة مسؤولة عن الانتاج. أما (Dear, 1980.p.187) فيعرف الحكم المحلي على انه «أية حكومة لها سلطة قضائية سياسية داخل حيز محدد وسلطتها أقل من حدود السلطة الوطنية». (Dancan & Goodwin 1988.p.34) يصفان الحكم المحلي بأنه «اداة الطبقات العليا في الدولة». وفي محاولة لـ Clark & (1984.p.133) Dear لتعديل تعريف Dear السابق عرفا الحكم المحلي على انه «حكومة ذات سلطات قضائية تقل عن تلك التي تملكها الدولة أو الاقليم»، واذافا أنها «ليست فقط جهازاً للدولة وانما أيضاً مؤسسة ديمقراطية بحد ذاتها». أما (Bennett 1989.p.4) فأعتبر «ان السلطة المحلية ليست سوى وحدة فعالة توفر المصالح والخدمات العامة».

في النظام المركزي الاسرائيلي، نجد ان السلطات المحلية تعمل بالدرجة الأولى كمؤسسات لرعاية المواطنين. تعتمد هذه السلطات المحلية اعتماداً كبيراً على مساعدة الحكومة المركزية وهذا يطابق النموذج الذي اقترحه (Clark and Stewart 1989) والمعروف «نموذج الوكالة»: (Table 1)، حيث تعتبر السلطة المحلية وكالة تطبق سياسات الحكومة المركزية. في نموذج آخر يدعى نموذج الاستقلال النسبي تكون العلاقة بين السلطتين المركزية والمحلية محكومة بالقوانين والتشريعات. فالسلطة المحلية لها حرية التصرف بينما للحكومة المركزية سيطرة محدودة. وفي هذه الحالة فان معظم التمويل يأتي من العائدات والضرائب المحلية. هنا تمارس الحكومة المركزية السلطة من خلال التعليمات والأوامر والتمويل، ويعتبر «نموذج التفاعل المتبادل» النموذج المعتدل من هذه النماذج، فهو يؤكد على التأثير المتبادل. ان العلاقة بين السلطتين المركزية والمحلية معقدة ومتداخلة. فكل الطرفين يعملان معاً في التخطيط وتنفيذ السياسات

وباحثين آخرين لمواجهة الغبن الناتج عن حياة المدنية. في البداية، صنف بعض الباحثين في الاقتصاد السياسي الحضري وظائف السلطة المحلية حسب نفقاتها، إلا أن هذا الأسلوب خلق بعض المشاكل وذلك لاختلاف الوظائف والنفقات من دولة لأخرى. ففي بريطانيا في بداية عقد الثمانينيات، قام المجلس الموسع في منطقة لندن الكبرى (GLC) بتشجيع توجيه النفقات لصالح الطبقة العاملة، إلا أن حكومة المحافظين برعاية تاتشر رأّت أن نفقات هذا المجلس المذكور لا تلائم أهداف الحكومة المركزية ما دفعها إلى إلغاء هذا المجلس (Fincher, 1990, pp.340-3).

ويمكننا أن نسوق مثلاً آخر للصراع بين الحكومة المركزية والمحلية من ملبورن، استراليا. ففي العام ١٩٨٠ تفجرت الأزمة بين بلدية ملبورن من جهة وأصحاب النفوذ الاقتصادي والنامائيين من جهة ثانية، فقد ثار الجدل حول كيفية استخدام الأراضي وتخطيط المدينة، وانتهت الأزمة باتخاذ الحكومة المركزية موقفاً مؤيداً لأصحاب النفوذ الاقتصادي، وخلّت إدارة المجلس البلدي لمدينة ملبورن (Fincher, 1990, p.p.343-4).

وفي السبعينيات من القرن الماضي نشأ خلاف في مدينة نيويورك، بين البلدية (التي حاولت حماية المصالح الاقتصادية لموظفي القطاع العام وسكان المدينة الذين يعتمدون على الخدمات العامة) وبين الممولين لبلدية المدينة، حيث حاول الممولون فرض الرقابة على نفقات البلدية. وقد نجحوا في ذلك بعد أن حصلوا على دعم من حكومة الولاية. (Fincher, 1990, pp. 339-40).

يتبين من الأمثلة التي وردت أعلاه، أن الصراع بين السلطة المحلية والحكومة المركزية ينجم بشكل أساسي عن الصراع الطبقي بين الجهات المؤيدة لكل منهما. فمن ناحية، نجد أن السلطة المحلية تمثل الطبقة العاملة والمستفيدين من الخدمات العامة، ومن ناحية أخرى نجد تحالف أصحاب رؤوس الأموال مع الدولة أو الحكومة المركزية. وفي حالة إسرائيل، على كل الأحوال، فإن الصراع بين الحكومة المركزية والحكم المحلي العربي هو صراع قومي له صلة بالعلاقة بين الأغلبية والأقلية رغم احتوائه على عناصر ماركسية.

يعد ما قدمه Clark & Dear (1984) من أكثر الأبحاث شمولية فيما يخص نظريات الدولة في الجغرافيا، وقد ركزت هذه النظريات على وظيفة الدولة. وقد ادعت هذه النظريات أن :

أولاً: اعتبار الدولة المسؤولة عن تزويد الموارد العامة والخدمات (Clark & Dear 1984, p.18-19) وقد كانت درجة فعالية عملية التزويد هذه مدار بحث تلك النظريات الرئيسي.

ثانياً: تعتبر بعض هذه النظريات أن دور الدولة يكمن في عملية

التنظيم وتقديم التسهيلات (Clark & Dear, 1984, p.19). في هذه الحالة تقوم الدولة بتطبيق سياسات الاقتصاد الكلي لتعزيز الانتعاش الاقتصادي في نطاق المنطقة الخاضعة لها. باحثون آخرون يرون في الدولة، وسيطاً وهذا ما يعتبره كلاً من Clark & Dear الدور الأهم (p.21). وهنا تعتبر الدول بعيدة عن النزاعات المحلية في المجتمع، ولهذا فيمكنها أن تنصرف كقوة محايدة للفصل، وأخيراً، ينظر بعض الباحثين إلى الدولة على أنها «مهندس» اجتماعي. ومن هذا المنظور تعمل الدولة على ضمان توفير مستوى معين من العدالة الاجتماعية في مناطقها وصولاً إلى دولة الرفاه (Clark & Dear, 1998, p.20). ربط Johnston (1982, p.12) بين نظريتي Clark & Dear عن «الموارد العامة والخدمات» و«الدولة كمهندس اجتماعي» ليوضح أن وظيفة الدولة هي الحماية. وبناءً على ذلك فإن Johnston يظهر دور الدولة كأداة للقمع. إضافة إلى ما سبق أضافت النظرية الماركسية للدولة بعض المفاهيم الأيديولوجية مثل المبنى الطبقي والعلاقات الاقتصادية داخل المجتمع.

اعتماداً على ما سبق، يمكننا أن نرى أنه باستثناء نظرية الحكم المحلي، فإن باقي النظريات لم تذكر شيئاً عن الهياكل المحلية. وهو ما يعد أساساً توجهها أوروبياً أو حتى بريطانياً يتمحور حول السياسة الحزبية، والرقابة المالية والهياكل التنظيمية. ويعتبر هذا صحيحاً في حالات خاصة مثل نظرية التنظيم أيضاً.

إن الموضوع الرئيسي الذي تتناوله المراجع المختصة بدراسة السلطة المحلية هو «اللامركزية» فالعديد من الباحثين حاولوا إيجاد تعريف لهذا المفهوم، حيث عرف (Conyers 1986, p.88) اللامركزية على أنها انتقال الوظائف الحكومية كالخطيط، واتخاذ القرارات وإدارة الوظائف والمهام العامة من السلطات العليا إلى أي فرد أو منظمة أو وكالة تتمتع بسلطة أقل. أما (Smith 1985, p.1) فيرى أن مفهوم «اللامركزية» يعني «نقل السلطة من حكومة ضمن نطاق جغرافي معين إلى نطاق آخر». ويميز Hudson & Plum (1988, p.232) بين اللامركزية السياسية و«اللامركزية الوظيفية» وما ينتج عن العمليتين من رفع مستوى فعالية إدارة شؤون الدولة.

يضاف إلى ما سبق فاللامركزية ظاهرة معاصرة في العديد من الدول كما أن لها تأييداً واسعاً في أوساط كبيرة بغض النظر عن المذهب أو النظرية التي يتبعونها. ووفقاً لـ (Smith 1985, p.2) فإن اللامركزية تعد بالكثير فهي تسمح بالمشاركة ما يؤدي إلى التخفيف من مقاومة التغييرات الاجتماعية والتنمية. كذلك فإن اللامركزية الديمقراطية تلبي احتياجات المجتمع المحلية، فهي تضمن المرونة وتجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر سهولة. وفي نهاية المطاف، فاللامركزية تثبت الديمقراطية



تصويت للكنيست - كتر قاسم ١٩٥٤

الجديد (Elazar & Kalchheim, 1988, pp.15-24).

مع أن كلاً من السلطات المحلية العربية واليهودية تخضع لوزارة الداخلية الاسرائيلية الا ان وظائف كل منها تختلف عن الأخرى. فبينما توجه السلطات المحلية اليهودية أساساً لخدمة الأهداف القومية التي تم اقرارها خلال سنوات الخمسينيات والستينيات، تركز السلطات المحلية العربية على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين (Rosenfeld & AL-Haj, 1990, p.50).

من بين النشاطات المختلفة، التي اهتمت بها السلطات المحلية اليهودية، موضوع المهاجرين الجدد، والشباب الذين أنهوا الخدمة العسكرية وأيضاً الشؤون الأمنية. هذه القضايا لها تأثيرها عند توزيع حصص الميزانية والهيئات العامة من الحكومة المركزية على السلطات المحلية، فالأعداد السنوية للقادمين الجدد الى البلدة اليهودية وكذلك تعريف المستوطنة «كمستوطنة حدودية» يمكن ان يضاعف المساعدة المركزية للسلطة المحلية.

حديثاً فقط، وللمرة الأولى في العام ١٩٨٦ تم الاعتراف بثلاث بلدات عربية في شمال اسرائيل بأنها مستوطنات حدودية، ما سمح بتوفير زيادة تشجيعية لميزانيتها (Rosenfeld & AL-Haj, 1990, p.123).

ان كلا من السلطات المحلية اليهودية والعربية في اسرائيل تشترك بهيكلية قانونية وسياسية وإدارية واحدة. الا انه وبالنظر الى السياسات المتبعة فان الدولة وممثليها قد تعاملوا مع السلطات العربية بشكل مختلف

المحلية القادرة احياناً على تعزيز الوحدة الوطنية (Smith, 1985, p.2).

ان نظام اللامركزية ينتشر في العديد من الدول في العالم، وبالرغم من ذلك فان سلطة الدولة وقوتها تزدادان باضطراد. في اسرائيل مثلاً، تحمل الدولة الادارات المحلية مسؤوليات ومهام كثيرة ولكن السلطة الحقيقية تبقى في يدها.

### مكانة المجالس المحلية في اسرائيل

تتميز اسرائيل بكونها دولة تتمتع بنظام مركزي قوي بشكل هرمي منظم. ويرجع اساس الحكم المركزي في اسرائيل الى الأفكار التي أمن بها مؤسسوها والذين تبنوا مفاهيم سيادة الدولة كدولة يهودية والأعراف السياسية السائدة في الدول الأوروبية التي هاجروا منها. اتخذت اسرائيل من الحكومات الأوروبية نموذجاً لها، وتبنت نموذج التنظيم البلدي المحلي في بريطانيا بشكل ملحوظ بعد العام ١٩٤٨. فالسلطة السياسية تتوزع حسب قواعد ثقافية أيديولوجية بدل توزيعها وفقاً لقواعد جغرافية مناطقية. لقد بنت اسرائيل مبناها السياسي على اساس مفهوم حكومة مركزية قوية، فالسلطات المحلية موزعة جغرافياً ولكنها خاضعة للحكومة المركزية والحزب الحاكم.

يعتبر النظام الحكومي البريطاني أيضاً من الأنظمة المركزية القوية، الا انه يختلف عن النظام المركزي الموجود في فرنسا وكذلك عن نظام الولايات المتحدة المركزي. المجالس المحلية في فرنسا مثلاً تتبع لمتصرف يعين رسمياً من وزارة الداخلية الفرنسية. ومن جهة أخرى تتمتع سلطة ادارة المدينة الأميركية بدرجة كبيرة من الاستقلالية في نشاطاتها. اما النظام البريطاني، في هذا المجال، فيتسم بخصوصية فريدة اذ ليست له أية مبادئ واضحة، فالحكومة المركزية البريطانية تفرض على السلطات المحلية هيكلتها التنظيمية وكذلك الخدمات التي يجب ان تقدمها للجمهور. والنظام الاسرائيلي يشبه الى حد كبير مثيله البريطاني. (Dearlove, 1979, pp.1-20)

اضافة الى هذا فان دولة اسرائيل التي تعرف نفسها على أنها «دولة اليهود» هي دولة تحكمها الأيديولوجية، وقد كان استيعاب المهاجرين اليهود أحد أهم أهداف هذه الدولة، ولذا تم بناء مؤسسات الدولة المختلفة لخدمة تلك الأهداف القومية والترويج لها، تلك الأهداف التي وضعها مؤسسو الحركة الصهيونية في النصف الأول من القرن العشرين. وكانت السلطات المحلية من بين أهم تلك المؤسسات التي تم بناؤها. ومنذ العام ١٩٤٨ أصبحت السلطات المحلية أداة مهمة جداً في استيعاب المهاجرين اليهود وفي توسيع المناطق التي تسيطر عليها الدولة وذلك لبناء المجتمع

يطالب المواطنون العرب في اسرائيل بتغيرات جذرية في سياسات الدولة واجراءاتها في جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية بشكل يتناسب ووضوح الأقلية العربية، فهناك حاجة لاعادة صياغة العلاقة بين دولة اسرائيل والأقلية العربية خاصة بسبب امكانية احتدام صراع داخلي عربي - يهودي في اسرائيل وأيضاً بسبب مفاوضات السلام بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية والدول العربية التي لم تأخذ الجماهير العربية في اسرائيل بالحسبان

(Falah, 1992.p. 36 Khamaissi 1994.p.9-11)

منذ قيام دولة اسرائيل ادارت الحكومة الاسرائيلية الكثير من مظاهر الحياة من خلال نظام التخطيط المركزي والاقتصادي للدولة.

جميع الأراضي التي تمت مصادرتها من المواطنين العرب أو تم الاستيلاء عليها خلال وبعد نكبة العام ١٩٤٨ نقلت ملكيتها الى سلطة أراضي اسرائيل، حيث ان أكثر من ٩٣٪ من المساحة الكلية للأراضي في اسرائيل تعتبر اليوم أراضي «دولة»، وبحسب قانون الأراضي الاسرائيلي لعام ١٩٦٠ فإنه لا يمكن بيع هذه الأراضي. وهذا بالطبع يقيد سوق العقارات في اسرائيل.

خلال العقود الخمسة الأخيرة، مرت الأقلية العربية في اسرائيل بمراحل تطور سياسية عديدة. ففي العقد الأول بعد قيام دولة اسرائيل، لاقى تطبيق الحكومة الاسرائيلية نموذج "Lustick" في السيطرة نجاحاً كبيراً، فالحكم العسكري (١٩٤٨ - ١٩٦٦) قيد حركة المواطنين العرب وصادر حقوقهم. الا ان التغيرات السياسية التي حدثت في اسرائيل والدول والمناطق المجاورة قد زادت من وعي ويقظة الجماهير العربية في اسرائيل. فخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات نجح المواطنون العرب في بناء مؤسسات سياسية خاصة بهم بدأت بالدفاع عن حقوقهم بصوت مسموع، فقد طالبوا بمشاركة كاملة في جميع مؤسسات الدولة بما فيها سلطة أراضي اسرائيل والمجلس القطري للتخطيط والبناء وغيرها من المؤسسات المهمة التي اعتبرت دوماً خارج اطار التأثير العربي.

القرارات العديدة التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية بهدف دمج العرب كمواطنين في المجتمع الاسرائيلي منذ عقد السبعينيات وحتى عقد التسعينيات لم تتحقق. فقد كان وما زال هاجس الأمن ويهودية الدولة هما العائق الأكبر أمام مساواة الجماهير العربية ودمجها في المجتمع الاسرائيلي. كذلك فإن الصراع العربي الاسرائيلي قد ساعد على ابقاء عدم الثقة ومنع المبرر الشرعي لعدم المساواة للعرب داخل اسرائيل.

حسب الواقع الاسرائيلي لعام ٢٠٠١ فإن العرب يشكلون ١٨٪ من نسبة السكان في اسرائيل. الا انهم يملكون فقط ٥٪ من نسبة الأراضي في اسرائيل، كما ان ٥٪ فقط من الأراضي في اسرائيل خاضعة

في اطار سيطرتها على السلطات المحلية في اسرائيل، تقوم الحكومة المركزية بتحديد مدى الصلاحيات المسموح به للسلطة المحلية. فبالنسبة لكثير من السلطات المحلية العربية نجد ان الحكومة المركزية لم تسمح بشمل اراضي السكان العرب جميعها داخل مناطق نفوذ البلديات العربية. فأجزاء من هذه الأراضي شملت ضمن حدود البلديات اليهودية المجاورة ومن هنا فإن اصحاب العقارات العرب يدفعون في بعض الأحيان الضرائب للسلطات المحلية اليهودية. (Falal 1992.p.36 Khamaissi 1994.p.12)

يضاف الى ما سبق، فإن السلطات المحلية في اسرائيل قد منحت صلاحية التصرف بالأرض ضمن صلاحياتها القضائية بما يخدم الأهداف التنموية. كما أنها مفوضة بمصادرة حتى ٤٠٪ من الأراضي ذات الملكية الخاصة لأغراض الاستخدام العام دون اعطاء أي تعويض لأصحابها. كما ان مالكي الأرض في اسرائيل لا يمكنهم التصرف بها وتغيير استعمالاتها الا بإذن من السلطة المحلية. ان قيام الحكومة المركزية الاسرائيلية بتقسيم الدولة لوحدات ادارية - سياسية لغايات انتخابية وغيرها بالاضافة الى ترسيمها حدوداً لمناطق نفوذ السلطات المحلية يمكنها من نقل ملكية الكثير من الموارد من نفوذ السلطات المحلية العربية الى يد السلطات المحلية اليهودية. وتكون بذلك قد عرقلت نمو وتوسع المناطق العربية (Haider 1995.p.p28-35)

وأخيراً، لا يمكن اعتبار دور السلطة المحلية اليهودية مقتصرأ على كونها وكيلأ للحكومة المركزية، فغالبية هذه السلطات تطبق نموذج «التفاعل المتبادل» (Table 1) حيث يمكنهم التأثير في عملية اتخاذ القرارات، وأحياناً إملأء قرارات مصيرية، بالاضافة الى ما تجده من سهولة التعامل مع مؤسسات ووزارات الحكومة، وربما يكون أوضح مثال على نفوذ السلطات المحلية اليهودية ووضعها القانوني في اسرائيل هو صراع المجالس الاقليمية لتثبيت احتكارها للأراضي الزراعية.

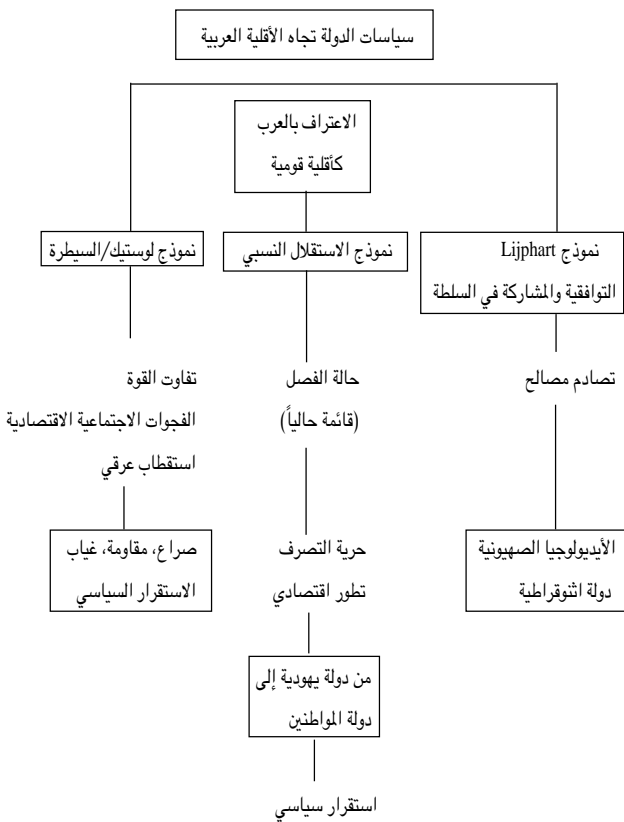
سياسات الحكومة الاسرائيلية ازاء العرب



المعضلة على مرحلتين:

المرحلة الأولى، هي اعتراف دولة اسرائيل بالأقلية العربية بأنها أقلية قومية (Table 2)، ما سيعطي شكلاً جديداً للعلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية العربية في اسرائيل. حتى اليوم من الصعب القول أن اسرائيل دولة قومية كما هي فرنسا والولايات المتحدة (حيث العرقية هي قضية فردية وخاصة وتبقى في وضع محايد) في حين ان اسرائيل تتجاهل وجود مجموعة غير يهودية - اقلية قومية تشكل ١٨٪ من نسبة السكان لذا فهي تعتبر دولة ثنائية القومية والثقافة أيضاً.

### نماذج السيطرة والتوافق والاستقلال النسبي



ان النموذج الذي اقترحه (Table 2) يقتضي، على المدى القصير، الحاجة الى اعطاء الجماهير العربية في اسرائيل استقلالية نسبية. فالعرب قادرون على ادارة مؤسساتهم وتنظيم شؤونهم الداخلية مثل التخطيط المحلي والتعليم والصحة. بهذه الطريقة ستحفظ للأقلية العربية حقوقها من السلطة اللامحدودة للأغلبية، وسيتمكن العرب من تطوير امكانياتهم وفرص عملهم المتاحة في اطار قراهم ومدنهم. قد يؤدي هذا الى فصل مؤقت وهو ما يميز الى حد ما واقع العلاقة الحالية، الا ان هذا الفصل

لمناطق نفوذ السلطات المحلية العربية. ومنذ العام ١٩٤٨ لم تقم اسرائيل ببناء أية بلدة عربية في حين قامت ببناء المئات من البلدات والمستوطنات اليهودية. وخلال هذه الفترة تضاعف عدد السكان العرب ست مرات منذ العام ١٩٤٨ الا ان الاراضي التي تقع تحت سيطرتهم تقلصت الى النصف. يضاف ان هناك العشرات من البلدات العربية غير المعترف بها خاصة في منطقة النقب التي تقع في الجزء الجنوبي من اسرائيل (Yiftachiel, 2000).

ان التباينات الاجتماعية - الاقتصادية والتنموية ما تزال قائمة بين العرب واليهود. فعلى سبيل المثال إن اول ١٥ بلدة في اسرائيل على سلم نسب البطالة جميعها بلدات عربية. كما ان أكثر من ٣٠٪ من نسبة الذين يمثلون امام القضاء هم من العرب. يضاف الى هذا ان حصة السلطات المحلية العربية من الميزانية المخصصة للسلطات المحلية في اسرائيل تعادل ٨٪ فقط. (Rabinovits, Ghanem, Yiftachel 2000).

خلقت اتفاقيات ومفاوضات السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب (خاصة اتفاقيات أوسلو بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية) جواً جديداً وشجعت الجماهير العربية في اسرائيل على المطالبة بالمساواة الكاملة بالمواطنين اليهود في اسرائيل. ويعترف العديد من رؤساء البلديات العرب ورؤساء السلطات المحلية ان بعض التغييرات قد حدثت في سياسة الدولة تجاه السلطات المحلية العربية في الآونة الأخيرة، ولكنهم يعتبرونها بطيئة وترتكز فقط على الدعم المالي. كما يعبر هؤلاء عن عدم رضاهم عن سرعة هذه التغيرات ومجالاتها، ويطالبون بالواقع بتقليص التفاوتات والغاء عدم المساواة بالمقارنة مع السكان اليهود والسلطات المحلية اليهودية. ويعزو رؤساء البلديات هذا التغير بالأساس الى المناخ الجديد في المنطقة والدعم السياسي الذي تقدمه الأحزاب والناخبون العرب الى حكومة حزب العمل ومرشحها لمنصب رئيس الوزراء، كذلك الى رقي نضال الجماهير العربية واصرارها على المساواة التامة.

### مستقبل العلاقات العربية اليهودية

يطالب المواطنون العرب في اسرائيل بتغييرات جذرية في سياسات الدولة واجراءاتها في جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية بشكل يتناسب ووضع الأقلية العربية، فهناك حاجة لاعادة صياغة العلاقة بين دولة اسرائيل والأقلية العربية خاصة بسبب امكانية احتدام صراع داخلي عربي - يهودي في اسرائيل وأيضاً بسبب مفاوضات السلام بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية والدول العربية التي لم تأخذ الجماهير العربية في اسرائيل بالحسبان. ونقترح هنا ومن خلال هذا البحث ان يكون حل هذه

يمكن ان يفيد كلا المجتمعين اذا ما اخذنا بعين الاعتبار حالة عدم الثقة التي تعاني منها العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية كما هي حال علاقة الأقلية والحكومة المركزية، ويمكن ان نطلق على مرحلة الاستقلال النسبي هذه مرحلة انتقالية.

المرحلة الثانية، وتتضمن عملية طويلة الأمد، تعتمد على تغيير جوهر الدولة من دولة يهودية - صهيونية الى دولة المواطنين (اي دولة لكل مواطنيها). هذا النموذج الجديد سيثير جدلاً حاداً في المجتمع الاسرائيلي حول مواضع جوهرية مثل العلاقة بين الدولة والدين فمثلاً. «هل هناك أمة اسرائيلية أم أمة يهودية؟» وما هي العلاقة بين اليهود الاسرائيليين ويهود الشتات» اضافة الى أسئلة أخرى تتعلق بموضوع الأرض، وهي الأسئلة التي يجب معالجتها في اي مجتمع ديمقراطي. ان اعتبار دولة اسرائيل دولة يهودية غير مقبول على المواطنين العرب. لذلك ولنع هذا التمييز العنصري واللامساواة ولاضفاء جو من الاستقرار والتفاهم، على دولة اسرائيل اعادة النظر بعمق في قاعدتها الايديولوجية.

يضاف الى ما تقدم، فإن هذه الدراسة تقترح اعادة النظر في علاقة الحكومة المركزية بالسلطات المحلية في اسرائيل. فالسلطات المحلية العربية لا يمكنها بعد الآن ان ترى نفسها مفوضاً وكيلاً لتنفيذ سياسات الحكومة المركزية، ان علاقة الحكومة المركزية بالسلطات المحلية يجب ان تتبع نموذج Stewart & Clark، وهو نموذج الاستقلالية النسبية ما سيتيح لها سلطة اقوى وأكبر (Table 1). يجب ان ينظر الى السلطات المحلية على أنها أنظمة ادارية تمتاز بمنهج سياسي معين تعتمد عليه في حل النزاعات وتسدن اليه كأساس للقيام بوظائفها. اصف الى ذلك، فالعلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية تعتبر اساساً علاقة تبادلية يتمتع كل طرف فيها بمجال واسع من استقلالية السلطة.

تمتلك الأغلبية اليهودية في اسرائيل قسطاً كبيراً من السلطة. وهذا يسبب عدم الاستقرار السياسي. وحيث ان الأرض هي جوهر الخلاف بين العرب واليهود، فان تشكيل اطار أعلى للمجالس المحلية العربية، كمجالس اقليمية يمكن ان يزيد من سلطة ومكانة الأقلية العربية. إن أطراً كهذه يمكن ان تشمل أكثرية السكان العرب في اسرائيل. كذلك على الحكومة المركزية ان توزع حصصاً من اراضي الدولة تتناسب مع نسبة السكان العرب في المجتمع الاسرائيلي. هذه المجالس الاقليمية يمكن ان تقام على غرار المجالس الاقليمية اليهودية، وهذا ما يستلزم اعادة رسم خريطة مناطق نفوذ السلطات المحلية في اسرائيل. كما يمكن للحكومة الاسرائيلية ان تضمن الاستقلالية الكاملة لعملية التخطيط المحلية داخل المجالس الاقليمية دون ان تعرض هذه برامج التخطيط القطرية للخطر او تتعارض معها. كما انه على الدولة ان تضمن التمثيل الملائم

للسكان العرب في جميع مؤسسات التخطيط، وخاصة في المجلس القطري للتخطيط والبناء.

## الخاتمة

لقد بين هذا البحث وجود مشكلة نظرية جوهرية، فالدراسات التي تعالج قضية السلطات المحلية تفتقر الى تحليل عميق لطبيعة الدولة ودورها والتقسيم العرقي السكاني الداخلي، وفي الوقت ذاته فان المواد التي تتولى موضوع الدولة وطبيعتها تبتعد عن ذكر السلطات المحلية. في معرض تعاملنا من التفسيرات النظرية من وجهة النظر الغربية، وخصوصاً الأميركية، فيما يخص العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطة المحلية أو علاقة الأغلبية بالأقلية، نواجه بعض الصعوبات عند تطبيقها في السياق الاسرائيلي بسبب اختلاف درجة ومجال تدخل الحكومة المركزية.

على الحكومة الاسرائيلية ان تخفف من سياساتها في السيطرة على الأرض، وان تعيد النظر في سياسة توزيع معظم الأراضي لتكون في متناول الجميع. وان تأخذ بعين الاعتبار انشاء سلطات محلية عربية رفيعة المستوى مثل مجالس اقليمية عربية وضمان استقلالية نسبية للأقلية العربية في اسرائيل. بالاضافة الى ذلك فعلى الحكومة ان تفكر في تفكيك سلطة اراضي اسرائيل وتسمح بدخول الأراضي الى سوق العقارات الحر وإعطاء حق التملك لجميع مواطني الدولة.

تعتبر علاقة اسرائيل بالأقلية العربية قضية مثيرة للاهتمام. فبالرغم من كونها دولة عرقية تقوم احياناً على اسس عنصرية الا أنها منحت السكان العرب درجة من المشاركة الديمقراطية، مثل التصويت للبرلمان الاسرائيلي وانتخاب رؤساء وأعضاء السلطات المحلية العربية والتعبير عن آرائهم بحرية. ان من الضروري جداً التعمق في دراسة الحالة الاسرائيلية، والبحث عن نظريات تلائم الواقع الاسرائيلي اكثر من النظريات القائمة.

واخيراً فان حل الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى جانب دولة اسرائيل، سيعمل على توجيه الأنظار الى الصراعات الداخلية في اسرائيل ومنها الصراع مع المواطنين العرب داخل اسرائيل. ان الجماهير العربية، وخاصة السلطات المحلية لن تقبل بعد الآن بحجج الأمن الاسرائيلي ويهودية الدولة كمبرر لفرض التمييز العنصري، بل سيقوم السكان العرب وقادتهم بالاصرار على مطالبهم بتأمين موارد تلائم حاجاتهم والمساواة الكاملة داخل اسرائيل.

على الأمد البعيد لن تستطيع حكومات اسرائيل الاستمرار في الحديث

Macmillan.

1985. Local Government and the State. In J. Pacione, ed. *Progress in Political Geography*, pp. 152-76 London: Croom Helm.

Keating, M. 1991. *Comparative Urban Politics: Power and the City in the United States, Canada, Britain and France*, Aldershot, England: Edward Elgar.

Khamaisi, R. 1994. *Towards Strengthening Local Governments in Arab Localities in Israel*. Jerusalem: The Floersheimer Institute for Policy Studies (In Hebrew).

Kimmerling, B. 1990. Religion, Nationalism, and Democracy. *Constellations*, 6(3): 330-363

Kirby, A. 1987. The Local state in Urban politics. *Urban Geography* 8:273-79.

Lijphart, A. 1977. *Democracies in Plural Societies*. London: Yale University Press.

Lustick, A. 1979. Stability in Deeply Divided Societies: consociationalism Verses Control. *World Politics* 31: 325-44.

1980. *Arabs in the Jewish State: Israeli Control of National Minority*. Austin: University of Texas Press.

Nueberger, b. 1998. *Israeli Democracy*, Tel Aviv: the Open University. (In Hebrew).

O'Leary, B. 1987. Why was the GLC abolished? *International Journal of Urban and Regional Research* 11: 193-217.

Peled, Y. & Shafir, G. 1996. The Roots of Peacemaking: The Dynamics of citizenship in Israel 1948 - 93. *International Journal of Middle East Studies*, 28: 391-413.

Rabinovitz, D. Ghanem, A. Yiftachel, O. 2000.

Reynolds, D. and Knight, D. 1989. *Politics, Geography*. In G. Gatlé and C. Willmott, eds.

*Geography In America*, pp. 582-618. Columbus, OH: Merrill Publishing.

Rosenfeld, H. and Al-Haj, M. 1990. *Arab Local Government in Israel*. Boulder: Westview.

Rohana, N. 1997. *Palestinian citizens in an Ethnic Jewish State: Identities and Conflict*. New Haven: Yale University Press.

Shafir, G. & Peled, Y. 1998. Citizenship and stratification in an ethnic democracy, *Ethnic And Racial Studies*, 21(3): 408-427.

Smith, B. C. 1985, *Decentralization: The Territorial Dimension of the State*. London: George Allen & Unwin.

Smootha, S. 1982. Existing and alternative policies towards the Arabs in Israel, *Ethnic and Racial Studies*, 5:71-98.

1997. *Ethnic Democracy: Israeli as an archetype*, *Israel Studies*, 2(2):198-241.

Tabb, W. 1978. *The New York City Fiscal Crisis*. In W. Tabb and C. Sawers, eds. *Marxism and Metropolis*, pp. 323-345, Oxford: Oxford University Press.

Yiftachel, O. (1997) *Israeli society and Jewish - Palestinian Reconciliation: "Ethnocracy" And Its territorial contradictions*, *Middle East Journal*, 51(4): 505-519.

1999. *Ethnocracy: The politics of Judaizing Israel/Palestine*, *Constellation*, 6(3): 364-370.

2000. *Land, Planning and inequality: the Division of Space between Jews and Arabs in Israel*. A position Paper, Tel Aviv: Adva Center.

عن ديمقراطيتها ويهوديتها في آن واحد. ان استمرار الوضع القائم من شأنه تكريس التمييز العنصري ضد الجماهير العربية وبالتالي سيؤدي الى صراع عربي - يهودي داخل الدولة الاسرائيلية.

## Bibliography

Aryan, A. 1997, *The Second Israeli Republic*, Haifa: University of Haifa (In Hebrew)

Bennett, R. 1989. *Territory and Administration in Europe*, London: Pinter.

Bshara, A. 1997. *The Israeli Arab*

Gabizon, R. 1995. Jewish and democratic state, Identity, ideology and justice, *Law Review* 19(3): 631-682.

Clark, G. and Dear, M. 1981. *The State in Capitalism and the Capitalist State*. In M. Dear and J. Scott, eds. *Urbanization and Urban Planning in Capitalist Society*, pp. 112-156. London: Methuen.

1984. *State Apparatus*. London: Allen and Unwin.

Clarke, M. and Stewart, J. 1989, *The Future for Local Government: Issues for Discussion*.

Oxford: Basil Blackwell.

Cockburn, C. 1977. *The Local State*. London: Pluto Press.

Conyers, D. 1986. *Decentralization and Development: A Framework for Analysis*.

*Community Development Journal* 21:88-100.

Dear, M. 1980. *Theory of the Local State*. *Political Studies from Spatial Perspectives*, eds, A. Burnett and P. Taylor, pp.183-200 London: Wiley.

1986. *Editorial: Thinking About the State, Environment and Planning D, Society and Space* 4: 1-5.

Duncan, S. S. and Goodwin, M. 1988. *The Local State and Uneven Development*, Cambridge: Polity Press.

Elazar, D. and Kalchheim, C. 1988. *Local Government in Israel*. Maryland, Lanham: University Press of America.

Falah, G. 1992. *Land Fragmentation and Spatial Control in The Nazareth Metropolitan Area*. *The Professional Geographer* 44:30-44.

Fincher, R. 1990, *The Political Economy of the Local State*. In R. Peet and N. Thrift, eds.

*New Models in Geography*, pp. 336-380. London: Unwin.

Ghanem, A. 1998. *State and minority in Israel: the case of ethnic state and the predicament of its minority*, *Ethnic and Racial Studies*, 21(3): 428-447.

Halder, A. 1995. *on the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy*. New York: ST. Martin's Press.

Harvey, D. 1978. *The Marxian theory of the state*. *Antipode* 8:80-9.

Hudson, R. and Plum, N. 1988. *Some Implications of Decentralization*. In J. Regulski, et al, eds. *Decentralization and Local Government A Danish. Polish Comparative Study in Political System*, pp. 231-244 Denmark: Geo-Rue: Roskilde University Press.

Johnston, R. J. 1982. *Geography and the State*. London: